

د. أحمد محمود درويش
+2012 2224 7381
ahmed@amdarwish.com
www.amdarwish.com

مقترحات لتعديل الدستور

يوجد لدى 93 مقترحا بتعديلات على مواد الدستور المختلفة
نظرا لضيق الوقت واحتراما لقرار التعديل وليس كتابة دستور جديد أتقد لأعضاء اللجنة الموقرين بمجموعة المقترحات الآتية:

مقترحات هامة تخص بنية الدولة (عدد 2)
مقترحات على مواد محددة (عدد 11)

خالص الشكر والتقدير

أولاً: مقترحات هامة تخص بنية الدولة (عدد 2)

المقترح الأول:

توحيد توقيتات الانتخابات لتوفير النفقات

البنية الحالية للدستور تنص على أن تجرى انتخابات مجلس الشورى كل 3 سنوات والرئاسة كل 4 سنوات ومجلس النواب كل 5 سنوات. وحيث أن الأرقام 3 و 4 و 5 لا تلتقى عند تكرارها الا كل دورية بعيدة وحيث أن تكلفة اجراء الانتخابات والتصويت عالية نسبيا (300-500 مليون جنيه) بما يشكل عبء على موازنة الدولة وحيث ان معظم دول العالم تقوم بمثل هذه الانتخابات في ذات التوقيت

المقترح

توحيد التوقيتات أو على الأقل 2 منهما (الرئاسة ومجلس النواب)

المقترح الثانى:

فصل الأجهزة الرقابية والتنظيمية عن السلطة التنفيذية

تتجه النظم العالمية حاليا الى الفصل بين السلطة التنفيذية والجهات التنظيمية الرقابية لضمان أداء عملها بحياد وهو أر تستفيد منه الدولة اقتصاديا كما يستفيد منه المواطن.

المبدأ ليس مستغربا ولا يعد تدخلا في عمل السلطة التنفيذية إذ أن ذات المبدأ مطبق في حالة السلطة التشريعية والسلطة القضائية. فالقضاء يحكم بما يتم سنه من تشريعات. كما أن الجهاز المركزى للمحاسبات والذى يراقب الأداء المحاسبى للحكومة لا يتبع رئيس مجلس الوزراء. الجهاز يراقب طبقا للموازنة والقواعد المحاسبية التي وضعت بالتعاون بين الحكومة والبرلمان - أي انه لا يضع القواعد ولكنه يراقب تنفيذها. بنفس المبدأ الجهات التنظيمية تراقب السوق بما يتم وضعه من سياسات.

والأمثلة التي يمكن أن نسوقها متعددة:

- من غير المعقول أن يكون رئيس مجلس الوزراء المسئول عن بناء المفاعل النووى هو من يتبعه هيئة الأمان النووى التي تختص بالكشف عن المفاعل والافصاح عن أي خلل في التشغيل. ماذا سيكون الموقف لو أصدرت الهيئة تقريراً يشير الى إمكانية حدوث كارثة - هل سيخرج رئيس الوزراء بشفافية ويفصح عنه؟ قد يكون ذلك في بعض الحالات للشخصيات التي ترغب في أن تتال احترام نفسها قبل الآخرين ولكن التوجه العالمى هو فصل التبعية.
- الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات يتبع وزير الاتصالات وفى ذات الوقت تتبعه الشركة المصرية للاتصالات. الشركة تعمل بآليات السوق وتدخل فى مساجلات مع المشغلين الآخرين ويجد الوزير نفسه إما أن ينصفها فيشتكى الآخرون أو أن يحكم بالظلم ليظهر بالعدل أو تكون ليس لها أحقية ويصدر القرار في غير مصلحتها فيثور ضده العاملين ...
- هيئة الرقابة المالية تتبع وزير الاستثمار وهى المناطة برقابة شركات التأمين المملوكة للدولة التي تتبع ذات الوزير.
- الإدارة المختصة بالرقابة على المستشفيات ومقدمى الخدمة الصحية تتبع وزير الصحة والذى يتبعه مع المحليات كافة المنشآت الصحية فى الدولة - هل تجد هذه الإدارة نفسها قادرة على اغلاق مستشفى حكومى كما تفعل مع القطاع الخاص؟
- نفس الشئ يمكن القول به لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء الذى لا تنشر تقاريره عن أداء شركات التوليد والنقل والتوزيع وجهاز المياه والصرف الصحى وغيرها.

المقترح

خلق منصب للمراقب العام يتبعه كافة الأجهزة الرقابية والتنفيذية وفصل تبعيتها عن الحكومة (الوزير المختص)

يمكن تنفيذ ذلك بواحدة من طريقتين:

أ. إضافة فرع ثالث بالفصل الثانى من الباب الثالث.

ب. إضافة مادة بعد المادة 200 بالفصل الأول من الباب الرابع تنظم عمل الأجهزة الرقابية التنظيمية كأجهزة مستقلة.

ثانيا: مقترحات على مواد محددة (عدد 11)

المادة	النص الحالي	النص المقترح	أسباب التعديل
29	لا يجوز التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام، وبقانون، ومقابل تعويض عادل.	الغاء	التأميم يوجه لشخص بعينه نزع الملكية يوجه لعين مملوكة (عقار أو شركة) -نزع الملكية يكون للمنفعة العامة وتم تغطيته بالفعل ومن ثم يجب الغاء مادة التأميم.
33	المواطنون لدى القانون سواء؛ وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك.	يضاف في نهاية المادة: بسبب النوع أو الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة أو... (كما وردت في الإعلان الدستوري)	مواد الدستور تقيد بعضها بعضا ولا تتعارض وهذه المادة مطلوبة لتقيد المادة 2 التي قد يحتج بها لمنع تجنيد (الخدمة العسكرية) للمسيحيين.
45	فيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد ولا تفنيشه ولا حبسه ولا منعه من التنقل ولا تقييد حريته بأى قيد إلا بأمر قضائي مسبب يستلزمه التحقيق. ويجب أن يبلغ كل من تقييد حريته بأسباب ذلك كتابة خلال اثنتي عشرة ساعة، وأن يقدم إلى سلطة التحقيق خلال أربع وعشرين ساعة من وقت تقييد حريته؛ يبلغ كتابة ويقدم لسلطة التحقيق خلال 12 ساعة ...	هذه المادة تفتح باب الحبس للشرطة لمدة 24 ساعة

المادة	النص الحالي	النص المقترح	أسباب التعديل
58	لكل مواطن الحق في التعليم عالي الجودة، وهو مجاني بمراحله المختلفة في كل مؤسسات الدولة التعليمية، والزامى في مرحلة التعليم الأساسي، وتتخذ الدولة كافة التدابير لمد الإلزام إلى مراحل أخرى. وتُعنى الدولة بالتعليم الفني، وتشجعه، ...	لكل مواطن الحق في التعليم على الجودة، وتكفل الدولة التعليم المجاني بمراحلته المختلفة لكل يتقدم، ويكون التعليم إلزاميا في مرحلة التعليم الأساسي ...	النص "وهو مجاني بمراحله المختلفة في كل مؤسسات الدولة التعليمية" يغلق الباب على أن تقدم مؤسسات الدولة تعليم بمصروفات مثل المدارس التجريبية (تتقاضى مصروفات من 1000 - 2000 جنيه وتقدم خدمة ترضى عنها الأهالي) واقسام اللغات بالجامعات المصرية ...
77	فيما عدا الأحوال التي يحددها القانون، لا تقام الدعوى الجنائية إلا بأمر من جهة قضائية مختصة. والمتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية ...	حذف بداية الفقرة "فيما عدا الأحوال التي يحددها القانون"	يجب ألا تقام دعوى جنائية الا من جهة قضائية
84	فيما عدا الحالات الاستثنائية التي يحددها القانون، يتفرغ عضو مجلس النواب أو الشورى لمهام العضوية، ويحتفظ له بوظيفته أو عمله؛ وذلك وفقا لما ينظمه القانون.	حذف بداية الفقرة "فيما عدا الحالات الاستثنائية التي يحددها القانون"	يجب تفرغ العضو
88	لا يجوز لعضو أى من المجلسين طوال مدة العضوية، بالذات أو بالواسطة، أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة، ولا أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله، ولا أن يقايضها عليه، ولا أن	لا يجوز لعضو أي من المجلسين أو أقاربه حتى الدرجة الثالثة أو الشركات التي يمتلك بها أكثر من ???	هل يجوز غلق الباب على الأقارب أيضا لأن ذلك يفتح بابا للتحايل؟ كيف يمكن فض تضارب المصالح دو الاضرار بالشركاء؟

المادة	النص الحالي	النص المقترح	أسباب التعديل
	يبرم معها عقد الت ا زم أو توريد أو مقاوله. ويتعين على العضو تقديم ...		
134	يشترط فيمن يترشح رئيسا للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين مصريين، وألا يكون قد حمل جنسية دولة أخرى، وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، وألا يكون متزوجاً من غير مصري، وألا تقل سنه، يوم فتح باب الترشح، عن أربعين سنة ميلادية.	يشترط فيمن يترشح رئيساً للجمهورية أن يكون من أبوين مصريين وألا يكون قد تجنس بجنسية أخرى بعد أن بلغ 18 عاماً وألا يكون متزوجاً من غير مصري وألا يكون متجنساً بجنسية أخرى أو تقل سنه عن أربعين سنة يوم فتح باب الترشح	القاعدة الشرعية ألا تزر وارة وزر أخرى - فإذا كان الأهل مقيمين في دولة أجنبية واكتسب الطفل جنسيتها بالميلاد لا يجب معاقبته ولكن وجب التنازل عنها قبل فتح باب الترشح.
155	تتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء. ...	تتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم. ...	إضافة منصب نائب وزير - يساعد في الهيكلية ودمج بعض الوزارات وحسن التنسيق وضغط النفقات و ...
158	يحدد القانون المعاملة المالية لرئيس مجلس الوزراء، وأعضاء الحكومة، ولا يجوز لأى منهم أن يتقاضى أى مرتب أو مكافأة أخرى، ولا أن يزاول، طوال مدة توليه منصبه، بالذات أو بالواسطة، مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً، ولا أن يشتري أو	... ولا يجوز له أو لأى من أقاربه حتى الدرجة الثالثة أو الشركات التي يمتلك بها نسبة أكبر من أن يشتري أو يستأجر أو ...	1. هل يجوز غلق الباب على الأقارب أيضاً لأن ذلك يفتح باباً للتحايل؟ كيف يمكن فض تضارب المصالح دون الاضرار بالشركاء؟

المادة	النص الحالي	النص المقترح	أسباب التعديل
	يستأجر شيئاً من أموال الدولة، ولا أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله، ولا أن يقايضها عليه، ولا أن يبرم معها عقد التزم أو توريد أو مقاولة. ...		2. تنص القوانين الحالية على أن الوزير يرأس مجلس إدارة بعض الهيئات والأجهزة - يجب النص على عدم تقاضيه أي مكافآت عن ذلك - لأن ذلك لم يكن مطبقاً حتى وقت سريان دستور 2012 بالرغم من وضوح نص المادة
198	القضاء العسكرى جهة قضائية مستقلة، يختص دون غيره بالفصل فى كافة الجرائم المتعلقة بالقوات المسلحة وضباطها وأفرادها. ولا يجوز محاكمة مدنى أمام القضاء العسكرى إلا فى الجرائم التى تضر بالقوات المسلحة؛ ويحدد القانون تلك الجرائم، ويبين اختصاصات القضاء العسكرى الأخرى. ...	لقضاء العسكرى جهة قضائية مستقلة، يختص دون غيره بالفصل فى كافة الجرائم المتعلقة بضباط وأفراد القوات المسلحة والتى تقع داخل المنشآت العسكرية. ولا يجوز محاكمة مدنى أمام القضاء العسكرى إلا فى الجرائم التى تقع داخل المنشآت العسكرية. ...	محاكمة المدنيين أما القضاء العسكرى تكون حينما تقع الجريمة على أرض منشأة عسكرية